السفر والغياب المتواصل يعطل جلسات مجلس محافظة بابل

◆ اعضاء يطالبون بإعادة تشكيله من جديد

انتقد أعضاء في مجلس محافظة بابل آلية عمل المجلس وتغيب العديد من أعضائه ما تسبب بعرقلة عقد الكثير من الجلسات لعدم اكتمال النصاب القانوني، فيما وصفه بعضهم بأنه "غير منتج إطلاقا ومنشغل بالتجاذبات السياسية".

وقال عضو مجلس المحافظة حسان الطوفان لـ"المدى": إن المجلس في دورته الحالية غير منتج إطلاقا لانشغاله بالتجاذبات السياسية والمشاكل الحزبية، وأعضاؤه سخروا جهودهم لمصالح شخصية وانتخابية، على حد قوله.

□ بابل / إقبال محمد

وأضاف إن من ضمن السلبيات الغياب المتكرر لأعضاء المجلس "وحتى في حال اكتمال النصاب فإن العدد لا يكون نصفا زائدا واحد إلا عندما تكون للكتلة الاكبر في المجلس مصلحة معينة، فترى أعضاءها يجتمعون"، لافتا إلى انه عندما "يكثر تغيب وإيفادات أعضاء المجلس يعمدون إلى تأجيل الجلسات"، بحسب ما ذكر.

وأشار الطوفان إلى أن "سلبية أداء مجلس المحافظة أدت إلى اتساع الهوة بينه وبين والمواطن، وأسهمت بتفاقم الفساد والترهل في أداء الدوائر لكون الموظفين لا يشعرون بأن هنالك سلطة رقابية مؤثرة تتابع عملهم".

ولفت إلى أن حل هذه المشكلة يكمن في حل مجلس المحافظة نفسه وإعادة تشكيله من جديد، متمنيا على جميع الكتل المنضوية تحت المجلس "الاهتمام بأدائها وتناسي مشاكلها الشخصية والركون إلى مصلحة القانون والفرد"، مؤكدا أن الحال إذا استمر على هذا الوضع فهو يؤشر عدم كفاءة المجلس وافتقاره إلى قرارات صحيحة "بل حتى القرارات التي شرعها لم تجد طريقها إلى التنفيذ بسبب ضعف الرقابة على الأداء التنفيذي".

من جانبها، وصفت رئيسة اللجنة القانونية في المجلس أحلام راشد حمزة أسباب تأجيل الجلسة الدورية بأنها "أسباب واهية وغير مقنعة"، موضحة أن الجلسات تتشكل برئاسة رئيس مجلس المحافظة وفي حال غيابه يترأسها نائبه وعند تعذر ذلك يخول أكبر الأعضاء سنا بإدارة الجلسة بحسب القانون، لكن ذلك لم يحصل.

وشددت في حديث لـ"المدى" على أن أعضاء المجلس ممثلون عن المحافظة ومسؤولون عن أداء الواجبات التي التزموا بها أمام أهالي المحافظة، مؤكدة أن هناك مقترحات تم إدراجها في جدول الأعمال وأمور تتعلق بمصلحة المواطن "وقد تكررت عملية تأجيل الجلسات خلال هذه الدورة دون مبررات وهو مخالف للنظام الداخلي والقانون والمهام الشرعية"، بحسب ما ذكرت.

ولفتت إلى أن بعض الأعضاء لم يلاحظ حضورهم في الجلسات لمرات عدة وهو ما يستوجب إقالتهم من مجلس المحافظة، مبينا انه بحسب قانون ٢١ الخاص بمجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم فإن تغيب العضو عن أربع جلسات خلال أربعة أشهر يخول المجلس إنهاء عضويته "إذا حاولنا تطبيق هذا القانون ستتم إقالة الكثير من أعضاء المجلس".

وأكدت حمزة أن العديد من أعضاء المجلس دائمو التغيب عن الجلسات بسبب كثرة الإيفادات إلى خارج العراق أو السفر لأسباب ليست ذات جدوى سواء خدمية أو اقتصادية تعود بالنفع على المحافظة "بل بهدف الترفيه والمصالح الشخصية والبعض بسبب فرض الموقع السياسي لهؤلاء الأشخاص"، على حد قولها.

من جهتها، قالت عضو المجلس بشرى موحان لـ"المدى": إن معظم المحافظات تقوم بجلستين في الأسبوع "أما نحن فجلسة واحدة ولا تتحقق والسبب سفر الأعضاء في إيفادات مستمرة وبعضهم يأتون متأخرين إلى الجلسة".

وأشارت إلى أن التغيب عن حضور الجلسات هو عدم احترام المجلس "كما أن بعض الجلسات تكون محاورها بعيدة عن مشاكل المحافظة، إضافة إلى أن قرارات المجلس اغلبها تخصيصات مالية، لافتة إلى انه لا يوجد تنظيم لجدول الأعمال "وأن تأجيل الجلسات أكثر من الجلسات المنعقدة خلال هذا الفصل التشريعي".

وأضافت "إن الجلسات المعقودة لم تؤد الغرض، فالمؤسسات غارقة في الفساد الإداري والمالي والدور الرقابي لم يقم به المجلس"، منوهة بأن احدى مهام البرلمان العراقي مراقبة أداء ودور مجالس المحافظات "غير أن الدور الرقابي للبرلمان هو الآخر غير موجود، وأن أعضاء البرلمان عن محافظة بابل يحضرون جلسات مجلس المحافظة ويطلعون على مخالفتها القانون وكثرة التأجيلات ولا يقومون بأي إجراء"، على حد قولها. بدورها قالت عضو مجلس المحافظة فوزية الجشعمي: "أنا أعتب على أبناء المحافظة كونهم أعطوا أصواتهم لأشخاص لا يستحقونها"، منبهة من أن تأجيل الجلسات بسبب سفر بعض الأعضاء وتمتعهم بعطلة لأداء الامتحانات المسائية يؤثر على سير الدور الرقابي في المحافظة.

ووصفت في حديث لـ"المدى" تغيب أعضاء المجلس بأنه "استهزاء بالمواطن الحلي لأن الكثير من القرارات معطلة والأمن غير مستتب في المحافظة، لماذا لا نجلس في جلسات حوارية لمناقشة الأمن والواقع التربوي المتردي في المحافظة".

وتابعت بالقول: "صوّتنا على إقالة مدير تربية بابل من منصبه ولحد الآن لم يقم المحافظ بتكليف شخص نيابة عنه، كما ناقشنا واقع الكهرباء المتردي وما زالت حصة المحافظة لا تصل إلى ٥٠٪ من حصة محافظتي كربلاء والنجف".

إلى ذلك، بين عضو مجلس المحافظة الدكتور قاسم الموسوي انه تم تسجيل ملاحظات حول إدارة الجلسات في مجلس المحافظة في الفترة الأخيرة، مشيرا إلى أن الجلسة الرسمية تعقد يوم الثلاثاء من كل أسبوع وتسمى الجلسات الدورية، "لكن في الآونة الأخيرة هناك عدم الانضباط في تلك الجلسات".

وشدد على أن النظام الداخلي للمجلس له قوة فوق القانون "لذا دعونا أعضاء مجلس المحافظة إلى عقد جلسة استثنائية دون ذكر سبب لعقدها، وفي المقابل تصلنا رسائل من الأعضاء لتأجيلها من دون ذكر أسباب مقنعة للتأجيل".

وهو ما أكده عضو مجلس محافظة بابل فلاح عبد الكريم الخفاجي في حديثه لـ"المدى"، مبينا انه في بعض الاجتماعات الطارئة يتم إبلاغ جميع الأعضاء لغرض حضورهم في الزمان والمكان المعينين، أما في حالة الاجتماع الدوري فإن الأعضاء ليسوا بحاجة إلى تبليغ لعلمهم بها مسبقا.

نص رد ن

▪ علاء حسن

حساب عرب

حينما تلتبس الأمور على العراقي، يفضل في هذه الحالة اللجوء إلى الخيارات المتاحة "لحلحلة" المشكلة وتجاوز الأزمة بأسلوبه الخاص الموروث من مواقف أجداده السابقين، لأنهم كانوا أصحاب رأي سديد وحكمة، كما يقول المؤرخون، فشيدوا حضارة امتدت من السند والهند وحتى بحر الظلمات، ولكنهم اليوم تراجعوا وبسرعة الضوء إلى الوراء على الرغم من امتلاكهم الثروات الطبيعية، وصاحبنا العراقي يعتمد "حساب العرب" في اتخاذ المواقف المناسبة تجاه القضايا المستعصية، وبهذه الطريقة المبتكرة المنطلقة من إحساس قومي يعربي أصيل حسم "الطلايب والمعثرات" مع إخوانه وأبناء عموته، وسخر سنوات عمره للحفاظ على ولائه للأنظمة بأداء الخدمة العسكرية، والتصفيق وإطلاق الهتافات في المناسبات الوطنية والقومية ، ولبس السواد وأعلن الحداد، عندما تعرضت الأمة العربية لنكسات ونكبات.

في إطار تحضيرات بغداد لعقد القمة العربية أكد نواب ائتلاف دولة القانون حق العراق في تضييف القمة ، فاستعانوا بكتب المؤرخين ليتحدثوا عن دور بغداد الحضاري، وفضلها على "العربان" في تعليمهم السلوك الحضاري الجديد بارتداء البنطلون، وربطات العنق، والأحذية المستوردة من دول أوروبية، وركوب السيارات الحديثة جدا، وترك البعران في المحميات الطبيعية واستخدامها لأغراض سياحية، وأولئك النواب نسبت لهم تصريحات قبل عامين أو أكثر انتقدوا فيها مواقف أشقائهم العرب، وجامعتهم العربية لأنها لم تعلن مواقف داعمة للعراق الجديد، وتعرض أبناء شعبه لهجمات إرهابية يومية تحصد أرواح الأبرياء بعمليات تفجير أحزمة ناسفة، يرتديها انتحاريون من جنسيات عربية، وعلى طريقة "حساب العرب" حصل متغير كبير في الموقف العراقي الرسمي تجاه الدول العربية وجامعتها، لأن النواب المقربين من الحكومة علقوا آمالهم على القمة العربية في استعادة أمجاد بغداد بوصفها كانت عاصمة الخلافة العباسية،ثم أصبحت بفضل قادتها السابقين واللاحقين، مركز إشعاع الفكر العربي النهضوي المجدد لانبعاث الأمة وقيادة البشرية نحو مستقبل أفضل بعد دحر المخططات الامبريالية والصهيونية بالسيطرة على ثروات الشعوب، ومثل هذا الكلام كثيرا ما يرد في "حساب العرب" وخصوصا لدى السياسيين وأصحاب القرار الذين يعلّقون آمالهم على الموقف العربي لتحقيق رفاهية شعوبهم.

في سنوات العراق الدامية بعد عام ٢٠٠٣ ، وفي عمليات القتل اليومي المستمرة بفعل تفجير المفخخات، كان موقف الأشقاء العرب، لايتعدى التعبير عن القلق والمخاوف من استنساخ الحالة العراقية في دول الجوار، وطبقا لنظرية "حساب العرب" تحركت ماكنة وسائل إعلام عربية تابعة لأنظمة معروفة ، محذرة من إقامة نظام ديقراطي في العراق، لأنها ستقسم البلاد وتجعل طائفة محددة تسيطر على البلاد والعباد، وهذا الموقف تتبناه دول خليجية، كما أعلن ذلك نواب دولة القانون، وهؤلاء يريدون باعتماد "حساب العرب" وتوصيات القمة من أصحاب الجلالة والسمو ، مواقف داعمة للحكومة الحالية، مازالت تدفع ما بذمة العراق من ديون جراء سياسة النظام السابق، للأشقاء العرب.

بسبب الاضطهاد والتمييز بين الجنسين

نساء ذي قار أكثر عرضة للإصابة بالأمراض النفسية

□ الناصرية / حسين العامل

كشف مصدر طبي مسؤول في محافظة ذي قار أن وحدات الصحة النفسية في المحافظة استقبلت أكثر من عشرة آلاف حالة غالبيتها من النساء خلال العام ٢٠١١.

وأوضح مسؤول وحدة الصحة النفسية في قسم الصحة العامة يحيى عادل، في تصريح أورده الموقع الرسمي لدائرة صحة ذي قار، أن عدد مراجعي وحدات الصحة النفسية الملحقة بمراكز الرعاية الصحية الأولية بلغ خلال العام الماضي ١٠ الاف و٣٣٧ مراجعا معظمهم من النساء.

وبين أن خدمات الصحة النفسية الخاصة في المدارس شملت فحص ٤٠١ طالبا وطالبة، لافتا إلى أن حالات اضطراب النطق والخوف والقلق الناتجة عن سوء معاملة الطفل من قبل معلمي وإدارات المدارس من أكثر الأمراض شيوعا بين التلاميذ والطلبة.

وأفاد بأن ١٥٥ حالة من حالات الطلبة المشمولين بخدمات الصحة النفسية الخاصة بالمدارس أحيلوا إلى مكتب خدمات الصحة النفسية والمدرسية في قسم الصحة العامة لتقديم الجلسات العلاجية اللا دوائية اللازمة لهم بمعدل ٩ إلى ١٠ جلسات شهريا.

ولفت عادل إلى أن النساء تشكل النسبة الأكبر من عدد مراجعي الوحدات النفسية في مراكز الرعاية الصحية الأولية، مؤكدا أن أغلبية النساء في المحافظة يعانين أمراض اضطرابات ما بعد الصدمة والاكتئاب واضطرابات نفسية واجتماعية أخرى ناجمة عن شعورهن بالاضطهاد والتفاوت في المعاملة بين الجنسين، فضلا عن ممارسة العنف ضدهن من قبل الأسرة والمجتمع.

وتابع بالقول: إن العاملين في الوحدات النفسية يقدمون خدمات الرعاية النفسية بطريقة علمية للمراجعين، بعد أن قامت دائرة صحة ذي قار على مدى سنوات بتأهيلهم لتشخيص الاضطرابات النفسية وعلاجها واستقصاء تاريخ حياة المريض لاسيما ذكريات طفولته.

وأضاف إن العاملين في الوحدات النفسية تلقوا تدريبات على وسائل العلاج النفسي المتعددة، التي تتعدد أشكالها تبعا لتباين طبيعة مشاكل المريض.

الكهرباء تناقش مشاريعها الجديدة

□ بغداد / المدى

أوصت غرفة العمليات في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ الكوادر الهندسية بضرورة مضاعفة الجهود لإنجاز مشاريع الخطة الاستثمارية والتشغيلية ونسب الإنجاز المتحققة في المشاريع وأبرز المعوقات التي واجهتها. وذكر بيان صحفي لوزارة الكهرباء تلقت "المدى" نسخة منه، أن اجتماعا موسعا عقد برئاسة المدير العام غالب باقر محمد، ناقش ما تحقق من مشاريع الخطة الاستثمارية والتشغيلية والمعوقات التي تعترض العمل وسبل تجاوزها.

وبين أن الاجتماع بحث أهم المشاريع المنفذة، منها مشاريع محطات التوزيع وشبكات إيصال التيار الكهربائي، كمشروع مد مغذيات (٣٣ KV) من محطة الوشاش الكبيرة إلى محطة الشالجية بطول ١١كم، إضافة إلى مشروع مد مغذ من محطة الزيتون ومد قابلو من محطة الشعلة، إضافة إلى مشروع أبو دشير الذي يخدم ٢٢٩ داراً، مبينا أن نسب الإنجاز المتحققة في تلك المشاريع بلغت ١٠٠٪.

وأوصت غرفة العمليات بمضاعفة الجهود لإنجاز العمل في مشروع استحداث مغذ من محطة المواصلات الذي بلغت نسبة الانجاز فيه ٦٠٪، إضافة إلى مناقشة نسب إنجاز المشاريع التي هي قيد التنفيذ ومنها ما يتعلق بتبديل الشبكات الكهربائية لمراكز المدن ومشروع منطقة حي السلام ومحطة اللطيفية.

وفي مجال كهربة الأحياء السكنية الجديدة، أفاد البيان بأن العمل ما زال مستمراً وبنسب إنجاز متفاوتة في عدد من الأحياء، بينها مشروع حي التراث الذي وصلت نسبة انجازه ٨٠٪ لخدمة ٣٢٦ عائلة، ومشروع حي الخورنق الذي بلغت نسبة إنجازه ٦٠ ٪ حيث تم نصب ٢١٧عمودا.

ولفت البيان إلى أن المديرية قامت بإزالة ٩٨٥٢ تجاوزاً على الشبكة الكهربائية في عموم مناطق الكرخ.

مخاوف من انهياره مرّة أخرى

إعمار مرقد الحرّ الرياحي يثير اتهامات بالفساد لجهة دينية في كربلاء

كربلاء / علي العلاوي

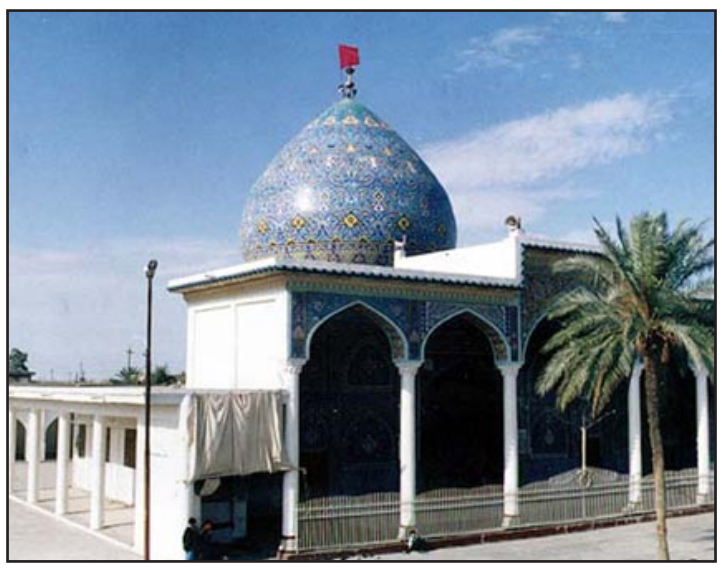

ألمح عدد من أهالي ناحية الحر بمحافظة كربلاء إلى أن عملية إعادة تأهيل مرقد الحر الرياحي المتواصلة منذ سنوات محاطة بالسرية وأصبحت مزادا للحصول على أموال إضافية، فيما عزا مسؤولون محليون انهيار قبة المرقد إلى الفساد المالي.

ويؤكد الأهالي أن إعادة تأهيل قبة الصحابي الحر الرياحي تحتاج إلى "وقفة تأمل ومحاسبة صحيحة وحقيقية، إذا ما ثبتت صحة ما يقوله المسؤولون من أن القبة التي انهارت قبل سنوات سببها الفساد الإداري وعدم مطابقة العمل للمواصفات".

وأشاروا إلى أن القبة ستنهار مجددا في حال شهدت المحافظة زخات مطر متواصلة لكون القبة شيدت بالطابوق ومادة الجص، مطالبين بتشكيل لجنة من مجلس الوزراء للوقوف على حقيقة الأمر، وداعين الجهات الدينية إلى أن يكون لها دور لكشف الحقيقة والحد من هدر المال العام في إعادة تأهيل المرقد.

ويقول المواطن إحسان علي من أهالي ناحية الحر لـ"المدى": إن العمل في إعادة تأهيل مرقد الحر الرياحي مستمر منذ سنوات ولم ينته حتى الآن، وهو أمر انعكس سلبا على أهالي الناحية وزوار المرقد.

وأضاف "البعض جعلوا من المرقد مزادا للحصول على الأموال كما نسمع"، ملمحا إلى أن العمل "محاط بالسرية، كما أن الدخول إلى صحن المرقد ممنوع، بل أن هناك موانع كثيرة لوصول الزوار بحجة أن أعمال الترميم مستمرة وأن زيارة الأربعينية التي انتهت الشهر الماضي كانت الوحيدة التي استطاع الزوار خلالها دخول مرقد الحر"، على حد قوله.

وطالب علي رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة مختصة من الفنيين، وممثلين من لجنة الأوقاف الدينية البرلمانية، وممثلين من لجنة الأوقاف في كربلاء للوقوف على حقيقة الأمر، واطلاع المواطنين على الحقيقة.

في حين لفت المواطن سلام حسين في حديثه لـ"المدى" إلى أن الجميع وخاصة أهالي الناحية استبشروا خيرا حين بدأت حملة تأهيل وإعمار مرقد الحر الرياحي قبل سنوات، لكن الأهالي خاب ظنهم عندما انهارت قبة المرقد قبل عامين وتسبب الانهيار إلى إصابة ستة من العمال، مشيرا إلى أن سبب انهيار القبة كان لعدم مطابقة العمل والمواد الإنشائية المستخدمة للمواصفات الفنية.

ونوه بأن "هناك فسادا بين المنفذين وبين الجهة المعنية وهي اتهامات نسمعها ولكن لا حقيقة واحدة سواء على الفساد أو اللجان التي يتم تشكيلها لأننا لا نسمع أي شيء بعدها وقد تعودنا على ذلك"، بحسب تعبيره.

ونبه حسين إلى انه إذا ما ثبت وجود فساد إداري أو مالي فعلى الجهات الدينية أن يكون لها موقف حازم لكون الجهة المسؤولة عن المرقد دينية.

غير أن رئيس لجنة الأوقاف والشؤون الدينية في مجلس محافظة كربلاء يوسف مشكل الصافي قال: إن المرقد بحاجة إلى إعادة تأهيله ليأخذ مكانته الطبيعية كمزار ومرقد شريف يؤمه الملايين من الزوار.

وأفاد بأن الكثير من الأموال رصدت لإعادة تأهيل المرقد منذ ست سنوات "بالرغم من أن لجنة الأوقاف في المجلس لا تعرف كيف تتم إدارة العمل لكون الأمر أنيط بالمزارات الشيعية للإشراف على تنفيذ المشروع"، مشيرا إلى الوضع مع إعادة إعمار مرقد الحر ينطبق على عدة مشاريع أخرى في المحافظة تتولى المزارات الشيعية تنفيذها.

إلا إن الصافي أبدى استغرابه من الإهمال الذي شهدته عملية إعمار مرقد الحر بالرغم من مرور أكثر من ست سنوات على هدم المرقد وإعادة إعماره، مضيفا "كما أن الغريب في الأمر لجنة الأوقاف والشؤون الدينية في مجلس كربلاء راسلت العديد من المخاطبات إلى ديوان الوقف الشيعي والى المزارات الشيعية بشأن هذا الموضوع لكن لم نتلق أية إجابة".

وأوضح أن العمل مر بمراحل متعددة، الأولى منها تضمنت تشييد القبة الخارجية التي انتهت قبل أكثر من عام "لكن لم يتم تغلفيها وهو ما يجعلها عرضة للانهيار في حال شهد الطقس أمطارا متواصلة".

وأفاد الصافي بأن هناك العديد من المراقد التي ما زالت قيد الإنشاء بالرغم من أن العمل بدأ بها منذ سنوات وخصصت لها الأموال الكافية، منها مرقد ابن الحمزة، ومرقد الإمام عون، ومرقد أبو هاشم في قضاء الهندية.

وبين أن لجنته لا علم لها بكيفية إدارة هذه المشاريع "وعندما نطالب بـ(التندر) الخاص ببناء المراقد يجيب المهندس المسوؤل إنه لا يملك أي تندر"، منوها بأنه على الرغم من أن المشاريع العائدة للدولة يجب أن تكون مكشوفة من خلال لوحات تعرض أمام مواقع المشاريع تبين الكلفة الإجمالية للعمل ومدة الانجاز "لكن مشاريع إعادة إعمار المراقد تفتقر إلى مثل هذه اللوحات، وهو ما يؤكد وجود خلل واضح في العمل".

لكن رئيس هيئة المزارات الشيعية في العراق عبد الودود السعدي نفى صحة الأنباء التي تتحدث عن احتمالية انهيار قبة مرقد الحر الرياحي.

وأوضح خلال زيارته مرقد الحر برفقة وفد من الخبراء المختصين إن جميع الكشوفات التي أجريت أثبتت مطابقة البناء للمواصفات المتفق عليها مع الشركة المنفذة، نافيا ما تناقله البعض عن احتمال انهيار القبة، معلنا أن الهيئة بدأت بالترويج لمناقصات إحالة مشروع المرحلة الثانية الذي يتضمن تغليف القبة وتوسيع الحرم بعد الانتهاء من استملاك الأراضي المحيطة بالمرقد.